الأمن الاجتماعي

بنظرة فلسطينية

الدكتور نبيل المدني

الأمن الاجتماعي بمفهومه الواقع هو كل ما يطمئن الفرد على نفسه وعلى ماله، والشعور بالطمأنينة وعدم الخوف ، والاعتراف بوجوده وبكيانه وبمكانته في المجتمع، وقد برز مفهوم الأمن الاجتماعي كقضية ملحة مع انحسار الحرب الباردة وانهيار الأنظمة التسلطية، حيث أصبح مادة علمية ذات قيمة إنسانية وحضارية يتناقلها المفكرون والعلماء والمتخصصون والعاملون في الحقل الاجتماعي في كتاباتهم ومنتدياتهم الفكرية حتى بات من الملاحظ اليوم أنه لا يخلو مجتمع - سواء كان متقدما أو مصنفا ضمن مجموعة دول العالم الثالث - من الدعوة بصوت عال للمطالبة بتوفير الأمن الاجتماعي للمواطنين، فالأمن الاجتماعي أصبح اليوم يمثل خط الدفاع الأول لحماية الوطن والمواطنين من كافة الأخطار الداخلية سواء الأخطار البيئية (الطبيعية) أو الاجتماعية (الجريمة) وحتى الاقتصادية والسياسية وكذلك الأخطار الخارجية.

فالرعاية الاجتماعية للشباب وكبار السن والمرأة وتوفير حياة كريمة لهم تدخل ضمن سياق هذا المفهوم وكذلك الحد من انتشار الجريمة في المجتمع، حيث لابد للمواطن أن يعيش حياة كريمة آمنة، فولائه لوطنه ومؤسساته هو أمن اجتماعي .

فالأمن الاجتماعي ضرورة أساسية من ضروريات الحياة لأنه يحافظ على امن الناس في مساكنها وأمنهم في الشارع والأسواق وأماكن العمل والدراسة وهذا يعني أن مسؤولية كبيرة تقع على عاتق السلطة السياسية بالدرجة الأساس ومؤسساتها الرسمية ومنظمات المجتمع المدني لتلقين الناس أسس الثقافة الأمنية.

مفهوم الأمن الاجتماعي:

لقد تعددت مفاهيم وتعريفات الأمن الاجتماعي حسب مجالاته واتجاهات الحاجة إليه ونستعرض أهم المفاهيم والتعريفات للوصول إلى مفهوم عام وشامل وأهم هذه التعريفات هي:

١. الأمن الاجتماعي عند أستاذ الاجتماع د. إحسان محمد الحسن: يعني سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تتحداهم كالأخطار العسكرية أو الأجنبية كتعرض الدور والمحال إلى السرقات أو تعرض الأشخاص للقتل والاختطاف أو تعرض الأماكن للتفجيرات وجميع هذه المخاطر سيتحمل الأبرياء تكاليفها الناجمة عن غياب الأمن الاجتماعي.

٢. أما المؤرخ الأستاذ الدكتور جواد مطر الموسوي فيقول : بأن الأمن الاجتماعي يبدأ من الذات أولا أي على العائلة زرع الثقة في نفوس أبنائها ومتابعة تصرفاتهم وعلاقاتهم مع الآخرين خوفاً من الانزلاق في أعمال تمس الأمن الاجتماعي وعلى الفرد أن يكون حريصاً على امن محيطة وان يتعاون مع الجهات الأمنية الرسمية وغير الرسمية والاهم من هذا يجب على العائلة والمؤسسات التربوية تعزيز الإيمان بالله والتأكيد على الآيات القرآنية المباركة التي تحث على احترام الإنسان والتعاون والخوف من عقاب الآخرة من خلال تأكيد وتعزيز الوازع الديني عند الإنسان.

٣. ورأى الدكتور فتحي يكن: أن سباق التسلح والتسلط أزكى كل صنوف الحقد والكراهية فانحسرت المحبة وسقط السلام، وأكد أن كلمة الأمن هي أحد أهم تجليات الإيمان، مشدداً على إن فقدان المساواة من عوامل تقويض الأمن الاجتماعي، وعدد المفردات التي أضيفت إلى قاموس اللغة مثل الأصولية والإرهاب والعولمة وغيرها موضحاً أن كل هذا يسهم في زعزعة الأمن الاجتماعي والسياسي.

٤. ويري عالم النفس الإنساني أبراهام ماسلو: أن توفير (الأمن الاجتماعي) يشكل مباشرة الحاجة الأساسية التي تعطي حقن التوازن الروحي للإنسان عندما يرتبط بالمجتمع، وهو ما سماه القرآن أيضاً (أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف) فالضمانات ضد (الجوع) و (الخوف) أعظم شيء يمكن أن يمنحه مجتمع لإنسان، ومن الغريب أن هذه الضمانات لا توصل إلى بر الأمان على وجه اليقين بل لابد من إضافة أكسير خاص من طمأنينة الروح، فعند وجودي لسنوات طويلة في ألمانيا كنت أتعجب منهم فأقول لقد تحصنتم ضد الجوع والخوف ، فأنتم الآن في رفاهية، وعمل مضمون، وضمانات للمستقبل ضد الشيخوخة والبطالة والمرض وحوادث العمل، ولا خوف من الاعتقالات النازية، فلا يعتقل الإنسان لرأي أو نشاط أو كلمة إلا بموجب مذكرة قضائية، وينام الإنسان آمن عنده قوت يومه مطمئن إلى غده.

من هنا نرى أن الأمن الاجتماعي هو مرادف لسلامة الفرد في المجتمع، فهو يقوم أولا وقبل كل شيء على مبدأ التربية الأخلاقية للفرد وتعزيز الضمير عنده بكل مستلزمات الدفاع الذاتي من فعل السوء، ارتكاب الجرائم بكافة أشكالها، انطلاقا من الفرد نفسه أولا ثم المحيط ثانيا ثم يعمم في المجتمع ككل. ويقصد به شعور الإنسان هو وأهله وأبناءه بدرجة من الحصانة من الانحراف الخلقي وأنه مؤمّن من حيث العناية والرعاية مهما كانت حالته.

الأمراض الاجتماعية التي تهدد الأمن الاجتماعي:

ونقصد بالمرض الاجتماعي ذلك السلوك الغير سوي والذي ينتهك قواعد ومعايير المجتمع وعاداته وتقاليده وقيمه ،فالخير والشر موجودان في المجتمع وعلى الإنسان الاختيار بينهما فمن يختار الخير يكون نقيضه من اختار الشر وهنا يكمن الصراع ما بين الخير والشر، وما يميز الخير عن الشر هو خضوعه للضوابط والقيم المجتمعية وأهم هذه الأمراض هي:

١. **الانحراف**:

ويشمل الجرائم التالية: جرائم الاعتداء على النفس (القتل)، جرائم السرقة، الجرائم الأخلاقية.

٢. **الغلو والتطرف**:

وهو يعني بأن الإنسان لديه قناعة بأنه دائما على حق وصواب حتى لو كانت معتقداته مخالفة للقيم الدينية والأخلاقية وان من يخالفه هذا الرأي يعتبر شاذ ويترتب على ذلك ارتكاب سلوك انحرافي ضد كل المخالفين للرأي .

٣. **المخدرات**:

تعتبر المخدرات من أخطر الآفات التي تنخر جسد المجتمع وتهدد كيانه واستقراره لسرعة انتشارها في المجتمعات وخاصة الغنية منها. وهى تصيب جسم كل من يتعاطاها بالفتور والخمول وتشل نشاط جسمه وتعطل عقله، وتدفع بالإنسان المتعاطي إلى ارتكاب الجرائم من أجل الحصول على المخدرات (كالسرقة والقتل) في حال لم يملك ثمنها، والاغتصاب عندما يكون فاقد العقل بسبب التعاطي.

٤. **الفقر**:

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أهم المعضلات التي تواجهها المجتمعات والحكومات منذ أقدم العصور، وهو خطر على العقيدة وعلى الفكر الإنساني، وأحد أهم دوافع الجريمة، وهو عامل مساعد على تفكك الأسرة، وبالتالي خطر يهدد المجتمع وأمنه الاجتماعي، وهو ناتج عن سوء توزيع الثروة والدخل في المجتمع.

طرق علاج المجتمع من الإمراض الاجتماعية:

أولا. على مستوى الأسرة:

تعتبر الأسرة الحاضن الأول للفرد وهي حجر الأساس في البناء التربوي والأخلاقي للفرد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، فإذا أحسنت الأسرة تربية وتنشئة الفرد فإنها تحصنه ضد هذه الأمراض الاجتماعية، وتماسك الأسرة يشكل بيئة صالحة للفرد بينما تفككها يؤدى إلى انحراف أفرادها.

ثانيا. على مستوى المدرسة:

وتعتبر المدرسة الحاضن الثاني للفرد بعد الأسرة، وأحد مصادر التلقي للفرد، لذا لابد من متابعة ما يجري داخل المدارس من سلوكيات، وتهذيب كل ما يؤدي إلى الانحراف من هذه السلوكيات من خلال التوجيه والتعليم والإرشاد .

ثالثا. على مستوى الحكومة:

تعتبر مسؤولية الحكومة بمؤسساتها المختلفة والمتخصصة من أهم العوامل التي تقضي على الآفات الاجتماعية وذلك من خلال التوزيع السليم للثروة والدخل، ومكافحة المخدرات، وإنشاء مراكز لإصلاح المنحرفين، ونشر ثقافة الأمن داخل المجتمع، وإيجاد فرص عمل للقضاء على الفقر والبطالة. كما يلعب الإعلام الحكومي دور مهم في القضاء على السلوكيات المرضية داخل المجتمع، من خلال برامج التوعية والإرشاد العام للمواطنين.

رابعا. المنظمات الأهلية والخيرية:

تعتبر المنظمات الأهلية والخيرية عنصرا هاما داخل المجتمع، وهى أحد مكوناته، باعتبارها مؤسسات وسطية تحدث التوازن بين المجتمع والدولة، وهي ناشئة بإرادة شعبية وانعكاسا لحاجات لمسها أفراد من المجتمع، وقاموا بإنشائها لسد حاجات المجتمع، وهي توفر ما يحتاجه أفراد المجتمع وخاصة الفقراء منهم في حدود إمكانياتها، وتشجع أفراد المجتمع على الأعمال التطوعية والمشاركة في حماية الأمن الاجتماعي لمجتمعهم.

المجتمع الفلسطيني والأمن الاجتماعي:

تعرض المجتمع الفلسطيني لعملية تحطيم وتفكك طالت كافة مقوماته، وذلك نتيجة قيام دولة إسرائيل وتوسعها على الأراضي الفلسطينية، واستيلائها على مقومات هذا المجتمع، حيث أصبح واقع هذا المجتمع لا يشكل بنية متكاملة على غرار المجتمعات الأخرى، وجرت محاولات لمحو الشخصية الفلسطينية، وبفضل الدور الذي قام به المثقفون الفلسطينيون وزملاؤهم المتعلمون في إعادة الاعتبار للشخصية الفلسطينية من خلال بناء وتشكيل منظمة التحرير

الفلسطينية، وتفجير الثورة الفلسطينية التي أعادت للفلسطيني ثقته بنفسه، وأبرزت الهوية الفلسطينية بقوة على الساحة العربية والدولية بعد غياب طويل.

فالمجتمع الفلسطيني له خصوصياته ومميزاته التي تختلف عن خصوصيات ومكونات المجتمعات المعاصرة وذلك لأنه المجتمع الوحيد الذي لا يزال يخضع تحت الاحتلال، كما أن هناك ما نسبته ٦٠% من أبنائه مشتتين في أماكن اللجوء في دول الجوار بانتظار السماح لهم بالعودة إلى ديارهم ليندمجوا في المجتمع الفلسطيني.

وتركيبته الداخلية تشمل: الحضر والريف والبدو واللاجئين، فالمكونات الثلاث الأولي موجودة في كل المجتمعات بينما الرابعة فهي تركيبة غريبة أوجدها الاحتلال بسبب تهجير السكان من مدنهم وقراهم وباديتهم إلى كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ليعيشوا داخل مخيمات اللجوء التي أشرفت عليها وكالة الأونروا التابعة للأمم المتحدة، بينما هجر عدد كبير أخر إلى مخيمات اللجوء في الدول العربية. مع ذلك مر المجتمع المدني الفلسطيني بعدة مراحل هي المنعطفات التي عرفتها القضية الفلسطينية، ويمكن رصد أربع مراحل في سياق تطور المجتمع المدني الفلسطيني.

المرحلة الأولى. ما قبل نكبة عام ١٩٤٨:

في هذه المرحلة لم تسمح قوات الانتداب البريطاني للفلسطينيين بتنظيم أنفسهم سياسيا واجتماعيا إلا بالشكل الذي يخدم مصالح الاستعمار، وبالتالي فقد طغى العمل السري على غالبية نشاط مؤسسات المجتمع المدني، ومن جهة أخرى وتحايلاً على قوانين الاحتلال أخذت مؤسسات المجتمع المدني طابعاً أهلياً أو تقليدياً، حيث لعبت العلاقات العائلية والعشائرية والطائفية دوراً في هيكلة مؤسسات المجتمع المدني، كما يلاحظ نخبوية مؤسسات المجتمع المدني حيث لعبت العائلات المشهورة والمنتمية إلى الطبقة الإقطاعية والبرجوازية دوراً في تشكيل مؤسسات المجتمع المدني وقيادتها.

المرحلة الثانية. مرحلة النكبة ١٩٤٨-١٩٦٧:

أدى الاحتلال الصهيوني لفلسطين عام ١٩٤٨، إلى إضفاء خصوصيات جديدة على واقع حال الشعب الفلسطيني بالإضافة إلى خصوصيته الأولى، وتكمن الخصوصية الجديدة في تقطيع أوصال المجتمع الفلسطيني وبعثرته في مواقع جغرافية متباعدة، فبالإضافة إلى من بقي من الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، وجدت تجمعات فلسطينية في دول عربية تخضع لسلطة غير فلسطينية، وأهمها في الضفة الغربية وغزة وسوريا ولبنان والعراق.

مما لا شك فيه أن حياة الفلسطينيين تحت الاحتلال الصهيوني ليست على شاكلة حياتهم تحت الحكم العربي، ومع ذلك فقد غاب عنصر التنظيم المدني الوطني عن المجتمع الفلسطيني، إما قهراً كما جرى في فلسطين المحتلة، أو تحت شعارات وأيديولوجيات قومية وأممية واعتبارات أمنية كما جرى في سوريا ولبنان والأردن ومصر والعراق، واضطرت مؤسسات المجتمع المدني التي ظهرت قبل ١٩٤٨ إلى تجميد نشاطها أو انحلت تلقائياً لغياب القاعدة المجتمعية الفلسطينية الأساسية لوجودها.

المرحلة الثالثة. ١٩٦٧ – ١٩٩٤:

في عام ١٩٦٧ احتلت إسرائيل الضفة الغربية التي كانت تخضع للأردن وقطاع غزة الذي كان تحت الإدارة المصرية، وبالتالي وقعت فلسطين التاريخية تحت الاحتلال الإسرائيلي الذي أخضعها لسلطاته وقوانينه العسكرية.

وتميزت هذه المرحلة باستعادة الحركة الوطنية الفلسطينية لحيويتها، ذلك أن تيقظ الشعور الوطني الفلسطيني، وانطلاق الثورة الفلسطينية المسلحة والهزيمة العربية في حرب ٦٧، كل ذلك أعاد الحيوية للمجتمع الفلسطيني، ودفع بحركته الوطنية التي تمثلها م.ت.ف. إلى تعزيز علاقتها بالمجتمع الفلسطيني في أرض الشتات ووضعه تحت إشرافها، ومن هنا سعت م. ت. ف إلى تأسيس وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بما يعزز الشخصية الوطنية الفلسطينية في مواجهة محاولات التشويه والإلغاء التي كانت تتعرض لها، ولاستقطاب قطاعات المجتمع الفلسطيني المختلفة، لتصب في مواجهة العدو الصهيوني. وعلى المستوى الاجتماعي، فقد انتقلت قيادة مؤسسات المجتمع المدني من الشرائح الإقطاعية والبورجوازية وأبناء العائلات إلى عناصر تنتمي إلى البورجوازية الصغيرة والمتوسطة، وكان للاجئين الفلسطينيين دور في تفعيل المجتمع المدني وقيادته.

وشهدت هذه المرحلة الانتفاضة الفلسطينية ١٩٨٧-١٩٩٤ التي وحدت كل شرائح المجتمع الفلسطيني في مواجهة قوات الاحتلال الإسرائيلي الذي أجبر في النهاية للتفاوض مع م. ت. ف، حتى أثمرت هذه المفاوضات إلى تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية والتي تسلمت إدارة قطاع غزة والضفة الغربية.

المرحلة الرابعة. مرحلة السلطة الوطنية الفلسطينية (الحكم الذاتي):

ما يهمنا في هذه المراحل، هذه المرحلة وذلك لعلاقتها بمفهوم الأمن الاجتماعي لان الاحتلال لا يعنيه أمن المواطن في المجتمع الذي يخضع لسياسة احتلاله بقدر ما يعنيه أمنه وأمن قواته.

في هذه المرحلة نقلت منظمة التحرير الفلسطينية كوادرها المدنية والعسكرية ومؤسساتها المختلفة من أماكن الشتات إلى المجتمع الفلسطيني، ودمجتها مع المؤسسات الموجودة داخل المجتمع الفلسطيني لتشكل من خلال هذا الدمج مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

كانت تطلعات الشعب الفلسطيني في المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي أكبر بكثير من إمكانيات السلطة الوطنية الفلسطينية التي اعتمدت على المساعدات الخارجية في بناء قدراتها المالية، والتي تخضع لتذبذب السياسة الخارجية للدول المانحة .

كانت أمال وتطلعات الشعب الفلسطيني في أن تحقق لها السلطة الرفاهية الاجتماعية والتنمية الشاملة، والأمن الشامل بكافة عناصره، وهو ما نسميه الأمن الاجتماعي، إلا أن تدخلات الإسرائيلية والتجاذبات الدولية حالت دون تحقيق ذلك بالقدر الذي تتطلع إليه السلطة، وكبلت اتفاقية باريس الاقتصادية أيدي السلطة من الانطلاق التنموي الشامل الذي يتناسب وتطلعات وأمال شعبها .

لقد ازدهرت قطاعات التعليم والصحة والإسكان في عهد السلطة بشكل كبير إضافة إلى تشغيل عدد كبير من أفراد الشعب الفلسطيني يتراوح ما بين ١٥٠٠٠٠ و ١٦٧٠٠٠ موظفا في القطاع الحكومي بشقيه المدني والأمني (العسكري) وشرعت في إعادة بناء وترميم البنية التحتية للمجتمع، في المقابل أقفلت إسرائيل أبواب العمل في وجه ما يتراوح ما بين ١٢٠٠٠٠ و١٥٠٠٠٠ عامل كانوا يعملون داخل إسرائيل مما ترتب عليه ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع الفلسطيني.

وجاء العدوان الإسرائيلي الأخير ما بعد عام ٢٠٠٠ وحتى يومنا هذا ليدمر البنية التحتية للمجتمع ويزيد من معاناة الشعب الفلسطيني، كما أدت سياسة تدمير مقرات الأجهزة الأمنية وقتل واعتقال أفرادها وإتلاف إمكانياتها إلى حدوث حالة من الفراغ الأمني مما انعكس ذلك سلبيا على أمن المواطن مما أدى إلى اضطرار السلطة إلى سد جزء من هذا الفراغ بإمكانيات قليلة، إلا أن ذلك أدى إلى انعدام الأمن بصورته التقليدية.

كما ساهم تشكيل الأجنحة العسكرية للفصائل وتصادمها الداخلي إلى انتشار حالة من الانفلات الأمني ساهمت في انعدام الأمن الاجتماعي. ثم جاءت الانتخابات الديمقراطية

الفلسطينية في عام ٢٠٠٦ بوصول حركة حماس المعارضة لاتفاقيات أوسلو (الحكم الذاتي) للسلطة وتشكيلها للحكومة الفلسطينية مما أدى إلى زيادة الضغوط الدولية على السلطة الوطنية الفلسطينية وقطع كل المساعدات الدولية عنها وقيام إسرائيل باحتجاز أموال السلطة والتي كانت تغطي جزء كبير من رواتب موظفيها.

لقد فرضت الولايات المتحدة الأمريكية ودول العالم حصارا ماليا وسياسيا خانقا على الشعب الفلسطيني أدي ذلك كله إلى انعدام الأمن الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني.

الأمن الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني:

أدى الحصار الدولي على الشعب الفلسطيني بعد وصول حماس للسلطة وتفرد حماس بالحكومة دون مراعاة للوحدة الوطنية إلى انعدام الأمن الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني والناتج عن انهيار الاقتصاد الفلسطيني، وتوقف الرواتب، والانفلات الأمني حيث انتشرت ثقافة العنف في المجتمع بكل أشكاله، وانتشرت ظواهر مرضية داخل هذا المجتمع، لعل أهمها:

١. انتشار ظاهرة الفقر بين المواطنين لدرجة عجزهم عن تلبية أدنى متطلبات الحياة لأبنائهم، من طعام وشراب وملبس وسكن وتعليم وارتفعت هذه النسبة بين قطاع الموظفين إضافة إلى العمال حيث زادت عن ٦٠. %.

٢. انتشار ظاهرة السرقة وتزايد أعداد من يقومون بها بسبب الفقر لدرجة أنهم يطلبون فتاوى تحلل السرقة وذلك لسد رمق جوع أبنائهم .

٣. تحللت الطبقة الوسطى في المجتمع واندمجت في الطبقة الدنيا .

٤. انتشار مشاهد العنف المتعددة والمتنوعة التي يشهدها ويعيشها المجتمع الفلسطيني ولعل أخطرها المواجهات بين العناصر المسلحة ذاتها وبين الأجهزة ألأمنية، وسياسات استعراض القوة توضح أن لغة القوة باتت هي الحاسمة لفض الخلافات وفرض الإرادات المتعارضة والمتصارعة. هذا على الرغم من معاناة الشعب الفلسطيني من سياسات الاحتلال المقرونة بالحصار والقتل والاجتياحات للمدن والقرى الفلسطينية. وما ترتب على مقاومة الاحتلال من انتشار للسلاح بشكل لافت للانتباه، لدرجةٍ تداخل فيها سلاح المقاومة مع سلاح السلطة، ولم نعد قادرين على التمييز بين ماهية السلاح الشرعي وأهدافه ووظائفه.

٥. انتشار ظاهرة الاتجار بالمخدرات وتعاطيها وهي خطر يهدد شباب المجتمع الفلسطيني ويدمر أحد مكونات هذا الشعب من هذه الشريحة .

٦. انتشار ظاهرة التسول بصورة مخيفة داخل المجتمع الفلسطيني .

٧. غياب سلطة القانون.

٨. ازدياد عمليات القتل واستخدام السلاح على خلفية المشاكل العائلية.

٩. عجز الحكومة على تأمين الضمان الاجتماعي للمحتاجين.

لعل هذه أهم الظواهر التي أدت إلى انعدام ا لأمن الاجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني ، فلم يعد المواطن قادرا على حماية أمنه الشخصي ولا تأمين متطلبات الحياة لأبنائه. مما سبق تعرفنا عن أسباب انعدام الأمن الاجتماعي للشعب الفلسطيني والظواهر الناجمة عن انعدامه ومن هنا لابد من إيجاد آلية تساهم في تحقيق الأمن الاجتماعي للشعب الفلسطيني من خلال بناء مجتمع قوي ومتماسك بكافة عناصره وأنساقه ومكوناته.

آلية تحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني:

بعد أن تعرفنا على أسباب انعدام الأمن الاجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني نتيجة تلك العوامل المختلفة لابد من إيجاد آلية وحلول لكافة المشاكل التي سببت انعدام الأمن الاجتماعي، وذلك لإنعاش المجتمع الفلسطيني وفرض الأمن والقانون.

أولا. لابد من إقامة حكومة وحدة وطنية ممثلة لكل أطياف ومكونات الشعب الفلسطيني تكون قادرة على كسر الحصار الدولي وفي حالة عدم تحقيق ذلك لابد من تشكيل حكومة كفاءات قادرة على إدارة شئون الشعب الفلسطيني بكفاءة من أجل تحقيق الرفاهية والأمن لأبنائه على أن تعطى لها فرصة عام لممارسة مهامها، وتتوجه الفصائل والتنظيمات للحوار من أجل الوحدة الوطنية، وفي حال الاتفاق تحل حكومة الكفاءات وتحل مكانها حكومة الوحدة الوطنية.

ثانيا. أن تعمل الحكومة المشكلة على بناء اقتصاد قوي مستغلة كافة المساعدات الممنوحة لها وخلق فرص عمل جديدة للحد من البطالة من خلال إقامة المشاريع الاقتصادية.

ثالثا. أن تعمل الحكومة على إعادة تشكيل القضاء بما يضمن تقويته واستقلاليته تحت شعار (لا أحد فوق القانون).

رابعا. إصلاح الأجهزة الأمنية ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب وتقوية هذه الأجهزة.

خامسا. سن قانون الضمان الاجتماعي وإنشاء صندوق خاص به .

سادسا. مكافحة الجرائم وفرض النظام والقانون بكل قوة .

سابعا. العمل على فتح الأسواق العربية أمام المنتجات الفلسطينية من خلال اتفاقيات مع هذه الدول.

ثامنا. التحرر من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي إلا بما يضمن المنافع المشتركة والعادلة.

تاسعا. ضبط سلاح المقاومة وتمييزه عن سلاح الانفلات الأمني ومرتكبي الجرائم تمهيدا لجمع السلاح الغير شرعي.

عاشرا. وضع خطة تنموية شاملة ومستدامة وتنفيذها بعد جمع الأموال اللازمة لها.

إحدى عشر. وضع آلية لضبط وتحديد الأسعار لتتناسب مع الدخل ومكافحة التلاعب بالأسعار. بعد كل تلك الإجراءات والعمل بها نستطيع أن نقول بأن الأمن الاجتماعي سيتحقق في المجتمع الفلسطيني وفق أمال وتطلعات الشعب ، كما يجب أن تكون هناك هيئة للمراقبة والمحاسبة ومتابعة تنفيذ كافة الخطط والإجراءات لضمان النزاهة والشفافية .

المراجع والمصادر :

١. الديوان الأميري بدولة الكويت: الأمن الاجتماعي الكويت، العصر الجديد، مؤسسة التأمينات الاجتماعية.

٢. جامعة جنان: ندوة حول مفردات تقوض ركائز الأمن الاجتماعي والسياسي، لبنان، بيروت، نيسان ٢٠٠٥ .

٣. د. خالص جلبي: هرم الحاجيات الإنسانية بيتنا، ٢٠٠٥.

٤ . داهي الفضلي: المنظمات الأهلية والدور الاجتماعي جمعية العون، الكويت، يناير ٢٠٠٤.

٥. د . إبراهيم أبراش: المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة مجلة رؤية، العدد٢٩، شباط ٢٠٠٦ .

٦. د. ناجي شراب: ثقافة العنف في المجتمع الفلسطيني، شبكة الإعلام العربي، ٢٠٠٦.